تعريف تاريخ الفكر الاقتصادي:

يقصد به دراسة التطور الذي لحق بالفكر فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وفيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها في النطاق الاقتصادي وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب الأخذ بها.

أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

تعتبر دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ذات أهمية علمية كبرى لأسباب عديدة أهمها:

- لا يمكن فهم النظريات الحديثة دون فهم النظريات والآراء السابقة حيث أن الفكر الاقتصادي الحديث قام في الواقع على أسس من الفكر الماضي؛
- دراسة هذا التاريخ يمكن أن توحي بأفكار وبمجالات جديدة في مجال البحث العلمي؛
- تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن أن يعتبر مؤشرا لنمط وأسلوب التفكير الإنساني على مر الزمن؛
- الكشف عن أحداث الماضي والاستفادة من تجاربها يمكن أن يستخدم كدليل لتحقيق حاضر اقتصادي أفضل، ووضع خطط اقتصادية مستقبلية أكثر رشدا وملاءة

الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

تمتد فترة العصور القديمة من ما قبل الميلاد حتى 400 سنة بعد الميلاد، وفي تلك الحقبة كان النشاط الاقتصادي يغلب عليه الصيد والرعي وبدأ ممارسة الزراعة، وسيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي وسيطرة الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج، ونتيجة لذلك لم يكن هناك حاجة إلى فكر اقتصادي، ولم تكن هناك حاجة إلى اقتصاديين، بل كان رجال الدين والساسة والفلاسفة ومن في حكمهم هم من يقدم بعض أفكار وقواعد السلوك الاقتصادي من خلال آرائهم الدينية والسياسية والأخلاقية.

أولا: الحضارة البابلية

تعد من أشهر الحضارات التي ظهرت في العراق والتي حكم في ظلها الملك حمورابي(1728 ق م – 1686 ق م) وقد شهدت هذه الحقبة ازدهار شامل في جميع المجالات الدينية السياسية والاقتصادية.

لقد كان المجتمع البابلي مجتمعا عبوديا تسوده طبقة مالكي العبيد، وكانت الدولة البابلية مكرسة لخدمة مصالح طبقة ملاك، فالنص التشريعي الحمورابي ينص على أن قاتل العبيد

يعاقب بتقديم مثله للمالك، فالعبد كان مجرد مال من الأموال يباع ويشترى أو وسيلة من وسائل الإنتاج محروما من جميع الحقوق.

- **التركيب الاجتماعي**: تعد شريعة حمورابي أهم مصدر يمكن الاعتماد عليه لمعرفة الفروق الاجتماعية بين الطبقات، حيث تناول قانون حمورابي تقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:
  - طبقة الأحرار أو الأفاضل من الناس
  - طبقة عامة الشعب الأحرار وهي ليست من الأرقاء ولا السادة
  - طبقة الأرقاء وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع
- **الضرائب**: كان للملك الحق باسم الآلهة فرض الضرائب ومصادرة العبيد، كما كان له حق الإعفاء أو الاستثناء مما يعني اعتماد الدولة على الضريبة كان أمرا مشاعا، وكان هناك موظفون مختصون بجمع الضرائب سواء العينية أو النقدية، وقد كانت ضريبة الأرض على المزارعين من أهم الضرائب التي كانت سائدة آنذاك
- **القروض والربا**: عرفت بلاد وادي الرافدين الإقراض بنوعيه السلعي والنقدي، وقد تم إنشاء عدة مصارف تقوم على أساس رأسمال الربا، وقد كانت القروض تقدم بأسعار فائدة محددة، وإذا تم تجاوز هذه النسب المقررة يتعرض المقرض للعقوبة بخسارة أصل المال، أما فيما يخص الفترة الزمنية للاقتراض فيكون حسب نوعية القرض ففي العقود الزراعية يكون الدفع بعد الحصاد أما العقود التجارية فيتم بعد انتهاء الرحلة التجارية
- **النقود**: عرف العراقيون القدامى المقايضة قبل أن يعرفوا البيع، ولم يكن للبابليين دراية كافية بالعملة بمعناها الصحيح، إلا في عهود متأخرة، وقد كان الشعير يمثل الأداة الرئيسية لتسوية المبادلات كإجراء أكثر تطورا من نظام المقايضة، ثم ما لبثت أن أدخلت الفضة مع الشعير في تقويم السلع المتبادلة
- **التجارة**: كانت عملا محترما ولا توجد نصوص دينية تقلل من شأن التجارة بل على العكس تماما مما كان عند الإغريق والرومان، فقد كان دور الدولة مساندا للتجار، ففي الداخل كانت التشريعات لضمان مصالح التجار وتنظيم أعمالهم، وفي الخارج تأمين مصادر التجارة وحماية طرقها

ثانيا: الحضارة الفرعونية

ترجع الحضارة الفرعونية إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وكان المجتمع الفرعوني يتكون من أربعة طبقات وهي:

-**الطبقة الأولى تضم الأشراف**: وهم الممثلين للفرعون وخاضعين لإدارته

- **الطبقة الثانية تضم الكهنة:** وهم القائمون على خدمة الآلهة فلكل إله معبده وحاشيته الخاصة المتولية إدارة أملاكه ومزارعه؛

الطبقة الثالثة تضم الموظفون: وهم الكتبة الملمين بالقراءة والكتابة والحساب وموزعون على مختلف الوظائف

- **الطبقة الرابعة هي الطبقات الدنيا**: وتشمل أصحاب الحرف والفلاحين والرقيق

كان فرعون الملك هو من يحكم البلاد، وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شؤون الأفراد، ومن أهم الأسس والأفكار الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية ما يلي:

- مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم: فقد كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية، كما كان يحتكر مناجم الذهب والنحاس في الصحراء الشرقية وفي سيناء وتنظيم الري؛
- التجارة الداخلية:كانت محدودة النطاق وتتم بشكل بدائي وفي صورة مقايضة؛
- التجارة الخارجية: كان نشاط التجارة الخارجية يعتمد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسية، كما كانت تضعف وتنكمش مع ضعف السلطة الحاكمة أو انهيارها.
- الضرائب: فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبى حصيلتها فرعون الحاكم وقد كانت الضرائب تجبى عادة في صورة عينية؛
- الائتمان: نشأ نظام الائتمان في مصر الفراعنة، وارتقى إلى درجة مرتفعة، وكان الكثير من التحويلات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في الكثير من المعاملات؛
- الزراعة: كانت الزراعة تحتل مكانا رئيسيا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر، وما يلاحظ أن المزارع كان يعمل في الأرض كرقيق عليه أن يقدم الجزء الأعظم من إنتاجها إلى صاحب الأرض من الطبقة الحاكمة أو من الجيش أو من رجال الدين إلى

جانب دفع ضرائب عينية، كما كان المزارعون يقومون بأنشطة أخرى مثل تربية الحيوانات

- التخطيط: عرفت مصر الفرعونية أسلوب التخطيط لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادي ويمكن أن نستدل على ذلك بالخطة المحكمة التي وضعها سيدنا يوسف للتغلب على مشكلة الجدب في مصر حيث تمثلت في ترك الحصاد وادخاره في سمبله حتى لا يتلف إذا حصد، والاستهلاك بقدر الحاجة فقط، وذلك في وقت الخصوبة، أما في سنين الجدب والقحط فيسحب من المدخر من الثمر وفقا للحاجة الحالية، حيث يكفي ذلك المدخر من الثمر في فترات القحط.

فالعصر الفرعوني عرف التخطيط العلمي الدقيق، ولا شك أن هذه الخطة من الوحي الإلهي ليوسف لكن كل هذا يؤكد أن هناك العديد من الأفكار الاقتصادية في العصور الفرعونية القديمة يمكن الاستفادة منها في العصر الحديث.